2025	Vol. 16 .NO.(69)	الصفحة(520-548)	الاصدار (16) ،العدد (69)

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الأكاديمية العلمية

مجلة الدراسات التاريخية والحضارية

Journal of historical & cultural studies

Print - ISSN: 20231116 & Online - ISSN: 88192663

Journal Homepage:

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/396

دور المملكة العربية السعودية في تعزيز استقرار سوق النفط العالمي في حرب الخليج الأولى

اسم الباحث/ ة (1): م.د. عقيل زاهر سلمان أل علي
الدرجة العلمية: دكتوراه
التخصص العلمي: تاريخ
مكان العمل: جامعة الكوفة – كلية الآداب – العراق

ملخص البحث عربي:

تتناول هذه الدراسة الأثر العميق للسياسة النفطية السعودية على العلاقات البينية لدول الخليج العربي، خاصة في عقد الثمانينات الذي شهد أحداثاً سياسية واقتصادية محورية كالحرب العراقية-الإيرانية. تُبرز الدراسة كيف اعتمدت السعودية سياسة نفطية ذات ثلاثة مرتكزات رئيسية: استقرار الأسعار، توفير قدرة فائضة، والحفاظ على موقعها كمورد رئيسي للنفط للغرب. والأشارة الى تحليل دور السعودية في استقرار أسواق النفط العالمية، وكيف ساهمت في تعويض نقص الإنتاج خلال الحرب العراقية-الإيرانية من خلال زيادة صادراتها، مما أحدث ضرراً اقتصادياً لكل من العراق وإيران. كما تُسلط الدراسة الضوء على جهود السعودية في تنسيق السياسات في قطاع النفط مع دول مجلس التعاون الخليجي داخل إطار منظمة أوبك، وقد أحدثت هذه السياسة النفطية بعض التوترات حول حصص الإنتاج والأسعارفي أوبك ولايمكننا أن نتجاوز الفوائض المالية الضخمة والتي أنعكست على قوة الاقتصاد السعودي وجعلتة يتمتع بالقوة وهذا أنعكس أيظاً على قوة السياسة الخارجية للمملكة ، بالإضافة إلى التحديات التي واجهتها المملكة في الحفاظ على التوازن بين مصالحها الوطنية والتزامها بمقررات أوبك بتوفير أمدادات مصادر الطاقة العالمي من البترول جعلها حليفة قوية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي .

الكلمات المفتاحية: السياسة النفطية، المملكة العربية السعودية، مجلس التعاون الخليجي، أوبك، الحرب العراقية-الإيرانية، أسعار النفط، الإنتاج النفطي، العلاقات الخليجية

Corresponding author:

The role of Saudi Arabia in promoting the stability of the world oil market in the first Gulf War

Name of the researcher (1): M.Dr. Aqeel Zaher Salman Al Ali
Scientific degree: PhD
Scientific specialization: history
Place of Work: University of Kufa-Faculty of Arts-Iraq

summary:

This study examines the profound impact of Saudi oil policy on the relations between the Arab Gulf countries, especially in the eighties, which witnessed pivotal political and economic events such as the Iran-Iraq War. The study highlights how Saudi Arabia has adopted an oil policy with three main pillars: price stability, providing excess capacity, and maintaining its position as a major oil supplier to the West. He referred to the analysis of the role of Saudi Arabia in the stability of world oil markets, and how it contributed to compensating for the lack of production during the Iraq-Iran war by increasing its exports, which caused economic damage to both Iraq and Iran. The study also highlights Saudi Arabia's efforts in coordinating policies in the oil sector with the GCC countries within the framework of OPEC, and this oil policy has caused some tensions over production quotas and prices in OPEC, and we cannot overcome the huge financial surpluses, which reflected on the strength of the Saudi economy and made it enjoy strength, and this was also reflected on the strength of the kingdom's foreign policy, in addition to the challenges faced by the kingdom in maintaining a balance between its national interests and its commitment to OPEC decisions to provide supplies of global energy sources from petroleum, making it a strong ally of the United States of America in the Persian Gulf region.

Keywords: oil policy, Saudi Arabia, Gulf Cooperation Council, OPEC, Iran-Iraq war, oil prices, oil production, Gulf relations
Received: الاستلام
Accepted: القبول
Available Online: December / 2025 النشر المباشر- كانون الاول

 Corresponding author:

المقدمة:

تتجسد مشكلة الدراسة في التضارب الظاهري بين التزام المملكة العربية السعودية بسياسات منظمة أوبك الهادفة إلى استقرار أسعار النفط، وبين استغلالها للأزمات الطارئة في المنطقة لزيادة إنتاجها النفطي وصادراتها على حساب الدول الأعضاء، بهدف تعزيز وارداتها المالية لمواجهة أي تقلبات محتملة في أسعار النفط وتأمين احتياجاتها الأمنية والعسكرية. فكيف أثرت الأحداث السياسية والاقتصادية التي شهدتها منطقة الخليج ربي، وبالأخص الحرب العراقية-الإيرانية، على السياسة النفطية السعودية وعلاقاتها بدول الخليج الأخرى ومنظمة أوبك؟ وما هي الآثار الاقتصادية والسياسية لهذه السياسة على كل من المملكة ودول الخليج وإيران.

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل المرتكزات الأساسية للسياسة النفطية السعودية خلال عقد الثمانينات وتأثيرها على العلاقات السعودية-الخليجية.
- تحديد أثر الأحداث السياسية، خاصة الحرب العراقية-الإيرانية، على توجيه السياسة النفطية السعودية.
- تقييم الدور السعودي في استقرار أسواق النفط العالمية وتأثيره على إيرادات دول الخليج النفطية.
- الكشف عن التباينات في المواقف النفطية بين السعودية ودول الخليج الأخرى في إطار منظمة أوبك.

أما المنهجية المتبعة في هذه الدراسة قد جاءت بشكل تتضح فية الجهود السعودية في توحيد الاستراتيجية النفطية لدول الخليج العربية وقد أعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي، حيث سيتم تتبع التطورات التاريخية للسياسة النفطية السعودية في سياق الأحداث السياسية والاقتصادية التي شهدتها منطقة الخليج العربي خلال عقد الثمانينات. كما ستعتمد الدراسة على تحليل البيانات الكمية المتعلقة بإنتاج وعوائد النفط لدول الخليج العربي خلال الفترة المذكورة لتقديم صورة واضحة عن التأثيرات الاقتصادية للسياسات النفطية المتبعة.

Corresponding author:

المبحث الأول : واقع السياسة النفطية وأثره في العلاقات السعودية – الخليجية

يعد النفط مرتكزاً قوياً في اقتصادات منطقة الخليج العربي، إذ يمثل عصب الحياة ومحركاً أساسياً للأنشطة الإنتاجية، ومرتكزاً للنمو الاقتصادي، ومهيمناً على مستقبل المنطقة الاقتصادي، السياسي، والاجتماعي. تعود هذه الأهمية إلى الطبيعة الاستراتيجية للنفط في الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى الاحتياطيات الهائلة المتوفرة في دول الخليج، والاعتماد الكبير للدول الصناعية على هذه المادة لتشغيل منشآتها ومصانعها، مما يؤثر بدوره على استراتيجيات تلك الدول تجاه منطقة الخليج.

اعتمدت سياسة المملكة العربية السعودية النفطية خلال عقد الثمانينات على ثلاثة مرتكزات ، الحفاظ على أسعار نفط دولية معتدلة لضمان الاستخدام طويل الأمد للنفط الخام كمصدر رئيس للطاقة حيث أدركت السعودية أن الأسعار المرتفعة جدًا قد تؤدي إلى نتائج عكسية تتمثل في البحث عن مصادر الطاقة البديلة ، أما مرتكزتطوير قدرة فائضة كافية لتحقيق الاستقرار في أسواق النفط على المدى القصير في أوقات الاضطرابات الجيوسياسية أو الكوارث الطبيعية أو أي أحداث تؤثر على الإمدادات النفطية، يمكن للدول التي تمتلك قدرة فائضة ضخ المزيد من النفط بسرعة لتعويض النقص، وبالتالي منع الارتفاعات الحادة في الأسعار والحفاظ على أهمية المملكة ودوامها بالنسبة للغرب كمصدر أساسي للنفط على المدى الطويل ؛ أما المرتكز الثالث هوالحصول على الحد الأدنى من عائدات النفط لتعزيز تنمية الاقتصاد مع ضرورة تحقيق مستوى مستدام ومضمون من الإيرادات النفطية، حتى في ظل تقلبات الأسواق، لتمويل المشاريع التنموية وتنويع القاعدة الاقتصادية. ومنع حدوث تغييرات جوهرية في النظام السياسي المحلي[1] .

يعتبر ماحدث في منطقة الخليج العربي من تطورات في مطلع ثمانينات القرن العشرين اثرها الواضح في تسيير وتصور ملامح السياسة النفطية للمملكة العربية السعودية ، ففي اعقاب اندلاع الحرب العراقية – الايرانية التزمت السعودية الحياد على الصعيد السياسي خلال السنوات الاولى من اندلاعها لقد كانت السعودية حذرة في تعاملها مع الأحداث في إيران، حيث حاولت الحفاظ على استقرارها الداخلي وتجنب أي تصعيد قد يؤثر على أمنها. هذا الحياد كان مدفوعًا بالخوف من أن تؤدي الأحداث في إيران إلى تحفيز حركات مشابهة داخل المملكة واثرت مراقبة الموقف بين البلدين من بعيد [2] ، غير انها بالمقابل وعلى صعيد السياسة الاقتصادية وبالتحديد انتاج النفط استغلت المملكة نقص انتاج النفط وتصديره الى الاسواق العالمية ، لذا فقد انفردت بقرار زيادة صادراتها النفطية اليومية من مليون برميل الى 1,3 مليون برميل ، مما احدث ضرراً اقتصادياً كبيراً لكل من ايران والعراق[3] على اثرها انخفض انتاج عموم دول الخليج من 14 مليون عام 1980م الى 7,4 مليون عام 1988م ، مما ادى الى انخفاض الايرادات النفطية من (1.1131,8) مليون دولار عام 198.م الى (29565,1) مليون

Corresponding author:

دولار عام 1988م ويعود هذا لانخفاض الطلب العالمي على النفط ولصغر معدل استهلاك دول المجلس من هذا المورد ، ونتيجة لانهيار سوق النفط العالمي بسبب تزايد الانتاج العالمي من النفط والذي بدوره ادى الى انخفاض اسعار برميل النفط من 27,45 دولار عام 1985م الى 13,9. دولار للبرميل الواحد عام 1988م[4] .

ونتيجة لتغيير موازين الحرب بين العراق وايران واعلان الاخيرة بأنها سوف تحسم المعركة لصالحها ولخشية دول الخليج العربية من ان تطالها نيران الحرب او ان تصبح ايران جارتها المباشرة بعد الانهيار العسكري والاقتصادي الذي حل بالعراق ، فأن هذه المخاوف تعكس القلق من أن إيران، بعد تحقيق انتصارات في الحرب، قد تسعى لتوسيع نفوذها في المنطقة، مما قد يؤدي إلى تصعيد التوترات الطائفية والسياسية في دول الخليج لهذا أرتأت المملكة العربية السعودية تغيير موازين الحرب وقلب كفة الميزان لصالح العراق . وبخصوص في الجانب الاقتصادي قررت الرياض بالتشاور مع الكويت التوقيع على عقد اتفاق عراقي – سعودي – كويتي يقوم على اساس جمع 3000 الف برميل يومياً لتعويض العراق عن تراجع انتاجه النفطي بسبب التدمير الذي لحق بحقوله ومنشآته النفطية ،وخصوصآ بعد ان قصفت ايران حقول النفط العراقية واغلاق مضيق هرمز بوجه تصدير النفط العراقي فهبط معدل تصدير العراق للنفط الى النصف تقريباً حتى وصل عام 1982م الى 560 ألف برميل يومياً عبر خط الانابيب الذي يمر بتركي بعد ان كان يصدر مايقارب 1500,000 برميل يومياً[5] و سمحت السعودية ببناء خط انابيب قادر على نقل مليون ونصف برميل نفط يومياً على الشاطئ السعودي في البحر الاحمر ، اذ حصلت مجموعة من الشركات الايطالية والفرنسية على تعاقد لبناء خط انابيب عراقي جديد يصل بين مناطق الانتاج الجنوبية وخط الانابيب السعودي الواصل الى البحر الاحمر مما رفع طاقة التصدير النفطية للعراق الى 350 الف برميل يومياً عبر ميناء ينبع السعودي ومع زيادة الطاقة التصديرية، يمكن للعراق تحسين إيراداته النفطية، وهو ما يعد أمراً حيوياً للاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل كبير على النفط[6] في المقابل اتبعت السعودية سياسة نفطية معادية لايران ، اذ قررت الرياض زيادة انتاجها اليومي من مليون برميل ليصل اجمالي انتاجها الى 3,10 مليون برميل نفط يومياً مما ادى الى خفض اسعار النفط وهو ما سبب خسائر فادحة لإيران أذ قامت السعودية بخفض أسعار النفط بشكل متعمد في بعض الفترات، مما أثر سلبًا على الاقتصاد الإيراني الذي يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط. هذا الخفض كان يهدف إلى تقليل قدرة إيران على مواصلة الحرب [7] ، اذ انخفضت صناعة النفط في ايران وتقلص تصدير النفط من مليون برميل يومياً في صيف عام 1981م الى 800 الف برميل في كانون الثاني عام 1982م[8]

تسعى السعودية إلى تحقيق توازن بين استقرار السوق النفطية واحتياجاتها الاقتصادية. في هذا الإطار، يمكن أن تؤدي زيادة الإنتاج إلى استقرار الأسعار، ولكنها قد تؤدي أيضًا إلى تفاقم التوترات مع

Corresponding author:

إيران، التي قد ترى في ذلك تهديدًا لمصالحها. لذا، فإن السياسة النفطية السعودية ليست مجرد استجابة للسوق، بل هي أيضًا جزء من استراتيجية أوسع للحفاظ على الاستقرار الإقليمي.غير ان السعودية وعلى لسان وزير خارجيتها سعود الفيصل نفت ما تداولته وسائل الاعلام من استهداف السعودية لاقتصاديات الدول المتحاربة وبخاصة ايران ، وقال الفيصل ان الرياض زادت من انتاجها لتعويض اثار الحرب على سوق النفط العالمي واوضح في حديث له لوسائل اعلام اجنبية ان الموقف في السوق هو **"الذي سيكون العامل الحاسم في تحديد الانتاج الجديد وان القرار السعودي يتلخص في القيام بكل ما يلزم وبكل ما يمكن تحقيقه بالتعاون مع منتجي النفط الاخرين لتخفيف النقص في النفط العراقي والايراني ولتلافي النقص في الاسواق العالمية"**[9] .

أعتمدت المملكة العربية السعودية على تكريس سياسة نفطية مستقلة اثناء تعاملها مع دول الخليج العربية بعيداً عن جميع الاملاءات الخارجية من خلال أجتماعات وزراء النفط التي لم تكن مجرد لقاءات شكلية، بل كانت تعبيرًا عن رغبة حقيقية في تعزيز التعاون بين الدول الخليجية من خلال التنسيق في قضايا الإنتاج والتسعير لتحقيق الأستقرار النفطي وأيجابية هذا التعاون لضرورة خاصة في ظل التوترات الإقليمية والضغوط الاقتصادية العالمية، مما يعكس أهمية الوحدة الخليجية في مواجهة التحديات ، اذ شهدت الرياض خلال المدة (31 كانون الثاني – 1 شباط عام 1982م) الاجتماع الاول لوزراء النفط بدول الخليج وقد جرى بحث سبل تنسيق السياسات البترولية بين دول المجلس ، بغية الوصول الى وضع استراتيجية خليجية موحدة في مجال النفط خاصة بالنسبة لقضايا الانتاج والتسعير ، وقد اصدر المؤتمرون بياناً صحافياً اكدوا فيه على ان السياسة النفطية لدول الخليج لا تتعارض مع استراتيجيات منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) مؤكدين ان الاجتماع يرمي بالدرجة الاولى التركيز على الصناعات النفطية ومشتقاتها ، وفي هذا السياق جرى التأكيد على ان مبدأ سيادة الدول على مواردها الطبيعية امر لا يقبل النقاش والاشارة الى انه اذا كانت الطاقة تأخذ صفة خاصة في الأهمية فأن مجلس التعاون بالجهد الجماعي وبالتنسيق والتكامل قادر على وضع سياسة نفطية يكون التحكم والتملك فيها لدول المجلس وحده[10] وفي يوم الخامس والعشرين من نيسان عام 1982م ، شهدت الرياض عقد اجتماع طارئ لوزراء النفط اعلنت فيه السعودية على لسان ممثلها الدكتور احمد زكي يماني[11] وزير النفط والثروة المعدنية انه تم تبادل وجهات النظر ونوقشت في الاجتماع اسعار المنتوجات النفطية المحلية ، ومناقشة سبل تعزيز التنمية الصناعية فيما يتعلق بالمنتوجات البترولية ، وقال يماني ان الاجتماع اتخذ جملة قرارات منها عمل بعض الدراسات الاضافية بشأن المنتوجات النفطية لدول المجلس وتوجيه حكومات المجلس لاتخاذ اعمال محددة بهذا الشأن ، كما اكد تمسك دول اوبك بالسعر الحالي لبرميل النفط والبالغ 34 دولارا[12] .

Corresponding author:

اكدت المملكة ان سياستها النفطية تسير بالاتجاه الصحيح وانها قد قدمت الكثير في سبيل الوصول الى سياسة نفطية مشتركة تجمعها مع دول المجلس ، فعلى لسان وزير النفط السعودي احمد زكي يماني وفي تصريح له نقلته صحيفة الجزيرة السعودية قال ان المملكة كانت قد **"قدمت التضحيات اللازمة في سبيل المحافظة على كيان مجموعة دول اوبك"** اذ اقدمت على تخفيض نسبة انتاجها من النفط خلال شهر ايلول عام 1982م من 7 مليون برميل يومياً الى 5,5 مليون برميل لحماية اسعار الاوبك وكان له تأثير كبير أيظاً على أسعار النفط العالمية، مما يعكس قوة المملكة كمنتج رئيسي في السوق. هذا القرار يعكس أيضًا الاستراتيجية السعودية في استخدام النفط كأداة للسياسة الاقتصادية، حيث تسعى إلى تحقيق توازن بين العرض والطلب.على الرغم من ان ذلك قد افقدها نسبة كبيرة من سوق النفط واضاف **"ان على جميع اعضاء منظمة اوبك سيما دول الخليج العربية المشاركة بدورهم في هذه التضحيات"** وذلك عن طريق تقيدهم بحصص الانتاج المقررة لهم[13] وبهذا السياق واستجابة للدعوة السعودية اعلنت سلطنة عمان عن تقليص حجم صادراتها النفطية خلال عام 1982م الى 7% وقد اعلن مصدر نفطي عماني ان سلطنة عمان سوف تعيد ترتيب الاولويات لتنفيذ مشاريعها التنموية اذا استمرت اسعار النفط بالانخفاض في الاسواق العالمية[14] .

عقد وزراء النفط لدول مجلس التعاون الخليجي اجتماعا في مسقط خلال المدة (13 – 14 تشرين الاول عام 1982م) وفيه ادلى الدكتور احمد زكي يماني وزير النفط السعودي بحديث اعرب فيه عن شكره لجميع ممثلي دول المجلس لأن الاجتماع يعكس أيضًا التحديات التي تواجهها دول المجلس في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية، مما يستدعي تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء لضمان استدامة الإنتاج واستقرار السوق و تبنيهم القرارات التي طرحتها بلاده خلال الاجتماعات السابقة بخصوص السياسة النفطية السعودية وفي مقدمتها مقترحات لحلحلة تذبذب اسعار النفط في السوق العالمية والتعامل مع منظمة اوبك تلخصت بالدعوة الى تنسيق جهود المجلس في مواجهة السوق النفطية العالمية[15] و حذر يماني من زيادة اسعار النفط في الاسواق العالمية بعد ان تجاوز سعره مبلغ 39 دولارا ، واضاف انه في حال استمرار الحرب العراقية – الايرانية سوف تجتاح العالم حالة من الذعر وان لم تتصرف الدول الغربية بحكمة فأن سعر النفط سيصل الى اكثر من50 دولار للبرميل الواحد في السنوات القادمة[16] .

تتجه السعودية ودول الخليج نحو تنويع اقتصاداتها بعيدًا عن الاعتماد على النفط. هذا التنويع يتطلب استراتيجيات موحدة لضمان استدامة النمو الاقتصادي ، فخلال الاجتماع الاستثنائي لوزراء النفط الذي عقد بالمنامة خلال المدة (15 – 16 كانون الثاني عام 1983م) و كان ممثل السعودية الدكتور احمد زكي يماني قد شكل محوراً مهماً في اثناء مدة الاجتماع عبر اجتماعاته الخاصة والمغلقة بوزراء بترول

Corresponding author:

عدد من دول الخليج ومنها الاجتماع المغلق الذي جمعه مع وزراء بترول الامارات والكويت وفيه تم التباحث حول توحيد رؤى دول المجلس ومواقفها بإزاء سياسة منظمة اوبك[17] .

وفي السياق ذاته شهدت مدينة الطائف في العاشر من حزيران عام 1984م ، اجتماع وزراء نفط دول الخليج العربية وفيه قدمت السعودية خطة عمل تقوم على اساس وضع استراتيجية نفطية موحدة لاتخاذ التدابير اللازمة لضمان استمرار امدادت النفط من المنطقة الى السوق العالمية ، واثناء الاجتماع تمت مناقشة المستجدات في السوق النفطية الدولية وتأثير الاحداث التي شهدتها المنطقة وما تعكسه على سياسات الدول الصناعية الكبرى تجاه احتياطي مخزونها النفطي ، الى جانب مناقشة السياسة السعرية ، كما ناقش الوزراء موضوع التنسيق بين مواقف الدول الاعضاء في المجلس حتى يمكن الخروج بموقف موحد يكون منطقياً لدول المجلس في اجتماعات اوبك[18] .

تحدث الملك فهد بن عبد العزيز مطلع ايلول عام 1984عن سياسة الدول المنتجة وما اسماه **"تضامن الاوبك"** كان قد أسهم في رفع اسعار النفط في فترة اقتصادية حرجة وهي مدة الحرب الايرانية – العراقية بشكل يزيد عن المدى الذي يسمح به السوق في الاوضاع العادية ، وقال الملك في اطار تحليله لسياسة حكومته ودول الخليج انها عملت وتعمل دائماً من اجل عدم خلق مشكلة عالمية ولم تكن هي المتسببة في حدوث ما تسميه الدول المستوردة بأزمة التضخم وتابع قائلاً **"ان دول الاوبك حاولت الاتفاق مع الدول الصناعية اكثر من مرة لجعل انتاج النفط يرتبط بالصناعة على اساس الا يكون ضرر ولا ضرار ..."** ولكن وبحسب قوله ان حدوث انخفاض انتاج النفط من 21 مليون برميل الى 17 مليون وعلل الملك فهد هذا الانخفاض بأنه جاء نتيجة لجوء الدول الصناعية للمارسة الضغط على الاوبك ، لانها ترمي الى اجبار الدول المنتجة على اتباع سياسة تتماشى مع اهداف الدول الصناعية الرامية بحسب رأيه الى ابقاء الدول النامية دولاً مستوردة[19] .

كان لأحداث الحرب العراقية – الايرانية آثار عميقة على أسواق النفط العالمية خلال هذه الفترة، وشهدت أسعار النفط تقلبات حادة نتيجة لانخفاض الإنتاج من العراق وإيران والتي بدورها اثرت على السياسة النفطية لدول منظمة اوبك والتنافس الحاد بينها وبين الدول التي هي خارج اطار المنظمة ، فزيادة المعروض من النفط من مصادر غير دول اوبك ادى الى انخفاض نصيب هذه الدول من الطلب العالمي من حوالي 32 مليون برميل يومياً الى حوالي 17 مليون برميل ولقد توقعت مصادر رسمية خليجية ان يصار سعر النفط هشاً ومستمراً بالانخفاض طيلة عقد الثمانينات ، غير ان تلك المصادر لم تستبعد ان يرتفع سعر النفط بشكل مفاجئ بسبب حدوث ازمة سياسية مفاجئة ولأسيما المنطقة تعيش ازمة الحرب بين العراق وايران وليس من المستبعد ان تتكرر احداث عام 1973م ، فخشية الدول الكبرى من انقطاع الامدادات من منطقة الخليج الحيوية سوف يؤدي في الغالب الى تعزيز احتياطيها لمواجهة اسوأ التطورات[20]

Corresponding author:

وتوافقا مع سياستها الرامية الى تخفيف حدة التوتر في الاسواق النفطية العالمية والعمل بشكل جاد ومستمر على تقريب وجهات النظر بين الدول المنتجة بما فيها الدول الكبرى ، سعت الرياض الى تكثيف جهودها واتصالاتها مع صناع القرار في السوق النفطية ، فمنذ منتصف ايلول عام 1984م استعد وفد اقتصادي سعودي برئاسة وزير النفط احمد زكي يماني بزيارة الاتحاد السوفيتي بعد ان قام الاخير وفي اطار المنافسة العالمية الى تخفيض اسعار النفط في الاسواق العالمية الى 1,5 مليون للبرميل الواحد وهو ما اضاف ضغطاً جدياً على مبيعات دول الاوبك ومنها السعودية ، وتأتي زيارة الوفد السعودي لموسكو للتباحث حول تدارك الوضع المالي العالمي تحسباً من وقوع حرب اسعار نفطية ، حيث كانت زيارة يماني الى الاتحاد السوفيتي تعد مؤشراً ايجابياً لمستقبل العلاقات الاقتصادية ولأسيما قضية النفط بين الرياض وموسكو من جهة والاتحاد السوفيتي ودول الاوبك من جهة اخرى ، وقد حملت السعودية بريطانيا مسؤولية الحفاظ على الوضع السليم في السوق النفطية بما يضمن بقاء الاسعار الحالية وقال يماني في تصريح صحافي **"ان اي تخفيض في الاسعار لن يكون في صالح احد سواء دول اوبك او الدول المستهلكة"** ، وقد لوح بتهديد ضمني حين قال **"ان بعض المصارف الغربية سوف تواجه خطر الافلاس اذا تراجعت اسعار النفط اربعة دولارات علاوة على الخطر الذي ينتظر نشاط التنقيب واغلاق عدد من حقول النفط"**[21] .

كان اجتماع أوبك في تشرين الأول 1985 وقد جاء في وقت كانت فيه أسعار النفط تتعرض لضغوط شديدة، حيث انخفض سعر البرميل من 28 دولارًا إلى 14 دولارًا. هذا الانخفاض الحاد كان نتيجة لفشل الدول الأعضاء في الاتفاق على حصص الإنتاج، مما أدى إلى زيادة العرض في السوق.الا انه فشل كانت هناك انقسامات واضحة بين الدول الأعضاء، حيث كانت بعض الدول تعاني من ضغوط اقتصادية تدفعها لزيادة الإنتاج مما ادى الى انهيار سعر برميل النفط من 28 دولار للبرميل الواحد الى 14 دولار[22] مما اضطر السعودية الى تأجيل اقرار الموازنة العامة للدولة خمسة اشهر تقريباً ، وقال وزير التجارة السعودي سليمان السليم ان تأجيل اقرار موازنة العام الحالي كان بسبب الظروف المالية والوضع السياسي وما اسماه **"مراعاة استثمارات المملكة في الشركات الدولية والخارج"**[23] وعليه قررت السعودية زيادة صادراتها من 2 مليون برميل يومياً الى 4,5 مليون برميل[24] ، لتعويض الخسائر المادية مما اثر سلباً على الحصص النفطية على جميع دول الخليج العربي بما فيها ايران ، وعلى اثر تصاعد العلميات العسكرية بين العراق وايران واحتلال عدد من مدن جنوب العراق منذ شباط عام 1986م ، والعون المتواصل الذي كانت تقدمه دول الخليج للعراق سيما العربية السعودية مما اثر سلباً على سياسة الرياض النفطية ، اذ انخفضت عائداتها الى 57,6 مليار دولار نهاية عام 1985م واتجهت هذه العائدات نحو مزيداً من الانخفاض مما ادرى الى فقدان الدخل الى جانب تكلفة الدعم المالي للمجهود الحربي العراقي ، مما اثار سلسلة من الصدمات والازمات الاقتصادية في دول الخليج

Corresponding author:

وبخاصة السعودية[25] . وتؤكد دراسة اجراها احد خبراء النفط الغربيين ان الانخفاض في استهلاك النفط واجراءات ترشيد استهلاك الطاقة مع زيادة الانتاج السعودي من النفط كلها كانت عوامل ادت الى انخفاض اسعار النفط وزيادة المعروض منه ، لذا فأن الولايات المتحدة الامريكية ومعظم دول اوربا الغربية سوف تبقى معتمدة بدرجة اساسية على استيراد النفط وتبعاً لذلك سوف يظل للسعودية اهمية قصوى في هذا المجال وخصوصا لدى الولايات المتحدة كونها اكبر منتج لنفط وتمتلك اكبر احتياطي منه[26] .

اعلنت الحكومة الايرانية معقبة على سياسة السعودية النفطية من ان صادرات الرياض هي العامل الرئيس في انهيار الاسعار واضافت انه لا يوجد مسوغ للمستوى الجاري من الصادرات السعودية وبالتالي سوف يؤثر ذلك على ايقاف صادرات ايران من النفط ، وقد هددت ايران انها سوف تتخذ اجراءات مشددة اذا استمرت السعودية في سياستها هذه[27] غير انها بالمقابل حاولت ان تستميل الرياض الى صفها بخصوص سياسة انتاج النفط عندما زار غلام رضا زاده وزير النفط الايراني الرياض في حزيران عام 1986م والتقى مع احمد زكي يماني وتباحثا بخصوص حصص النفط واسعاره وما سوف يرد في جدول اعمال اجتماع منظمة اوبك القادم[28].

تأتي تصريحات حكومة الأمارات في فترة حرجة من تاريخ صناعة النفط، حيث كانت أسعار النفط تتعرض لضغوط كبيرة نتيجة الأزمات الاقتصادية والسياسية في عام 1986 وفي حوار اجرته صحيفة كل العرب مع وزير النفط الاماراتي مانع سعيد العتيبة نشر يوم الثاني من نيسان عام 1986م صرح العتيبة ان على جميع دول منطقة الخليج العربي ان تستمر في خيار حرب الاسعار دفاعاً عن حصة اوبك في السوق العالمية وقال **"ان على السعودية وجميع دول الخليج ان تتحمل نتائج تلك الحرب وان تحمل جزء من الاعباء التي تقع على عاتق بقية دول منظمة اوبك كاندونيسيا وفنزويلا ونيجيريا وغيرها من الدول الاخرى ، لذا على جميع دول الخليج ودول منظمة اوبك ان تمتن وحدة المنظمة وتعمل على توسيع ابوابها حتى تصل الى ان تحضن كل البلدان النامية المصدرة للنفط"** ، واضاف ان السعودية بوصفها المنتج الحدي في المنظمة تقع عليه مسؤولية ايجاد توازن داخل صندوق الاوبك وان لا تترك دورها بمراقبة اسعار السوق العالمية الى عوامل او قضايا سياسية طارئة[29] .

غير ان المملكة العربية السعودية لم تشارك طروحات وتوجهات قادة الدول الخليجية فعملت على زيادة انتاجها النفطي للدول الاوربية تعويضاً عن سياسة اوبك بتقليص انتاج النفط وانخفاض اسعار النفط عالمياً ، فحتى منتصف عام 1986م استوردت فرنسا 4,4 مليون طن من النفط الخام السعودي وبذلك فاقت نسبة صادراتها جميع دول الخليج بل وحتى الدول الاوربية ومنها بريطانيا[30] أن تدهور اسعار النفط دفع المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي واللجنة الوزارية الدائمة الى الاجتماع في مدينة ابها السعودية خلال المدة (26 – 27 اب عام 1986م) وقد تناول المؤتمرون السياسة

Corresponding author:

النفطية لدول المجلس وتلى سعود الفيصل وزير خارجية السعودية تقرير حول سياسة بلاده النفطية ضمن اطار منظمة اوبك والاتفاق الذي توصلت اليه الرياض مع المنظمة لايقاف تدهور اسعار النفط[31] ، وقال الفيصل **"انه لاشك ان الالتزام الدقيق بالاتفاق الاخير من جانب جميع دول الاعضاء في منظمة اوبك مع تعاون الدول الاخرى المنتجة للنفط خارج المنظمة سوف يؤدي الى تحقيق نتائج مرجوة"** ، واضاف ان **"بلاده تأمل ان يؤدي هذا الاتفاق الى انعاش اسعار النفط في الاسواق العالمية بما يحفظ مصالح الدول المنتجة ومصلحة الاقتصاد العالمي"**[32]

والجدول التالي يوضح انتاج وعوائد النفط لدول الخليج العربية خلال المدة (1983 – 1986م) [33] :

الدولة	1983م (الانتاج)	1983م (العوائد)	1984م (الانتاج)	1984م (العوائد)	1985م (الانتاج)	1985م (العوائد)	1986م (الانتاج)	1986م (العوائد)
السعودية	4,54 مليون ببرميل يومياً	510,5بليون دولار	4000 مليون برميل يومياً	420,6 بليون دولار	3,22 مليون برميل يومياً	32,77 بليون دولار	30,3مليون برميل يومياً	63,03 بليون دولار
الكويت	50,1 مليون برميل يومياً	9,56 بليون دولار	100 مليون برميل يومياً	90,1 بليون دولار	90,0مليون برميل يومياً	7,84 بليون دولار	90,0 مليون برميل يومياً	6,27 بليون دولار
الامارات	1,15 مليون برميل يومياً	.12,9 بليون دولار	60,1 مليون برميل يومياً	11,79 بليون دولار	100مليون برميل يومياً	62,01 بليون دولار	95،.0 مليون برميل يومياً	8,16 بليون دولار

Corresponding author:

قطر	30,0مليو ن برميل يومياً	30,6 بليون دولار	35,0 مليون برميل يومياً	40,2بليو ن دولار	30,0مليو ن برميل يومياً	3,47 بليون دولار	28,0 مليون برميل يومياً	2,53 بليون دولار
عمان	32,0 مليون برميل يومياً	30,9 بليون دولار	40,0مليو ن برميل يومياً	4,40 بليون دولار	45,0. مليون برميل يومياً	60,5 بليون دولار	50,0 مليون برميل يومياً	4,44 بليون دولار
البحرين	50,0 مليون برميل يومياً	10,1 بليون دولار	40,0 مليون برميل يومياً	98,0 بليون دولار	40,0 مليون برميل يومياً	98,0 بليون دولار	40,0 مليون برميل يومياً	78,0 بليون دولار
الإجمالي	7,41 مليون برميل يومياً	82,56 بليون دولار	6,85 مليون برميل يومياً	73,17 بليون دولار	5,91 مليون برميل يومياً	74،.6 بليون دولار	6,47 مليون برميل يومياً	82,81 بليون دولار

والجدول في اعلاه يوضح حجم الانتاج النفطي لدول الخليج وحجم ايرادات ذلك الانتاج ومن الملاحظ ان المملكة العربية السعودية كانت قد فاقت جميع دول المجلس في حجم الكميات المصدرة بحكم تمتعها بأحتياطي نفطي ضخم جداً قياساً بجيرانها ، ومن ثم ان زيادة العائدات النفطية كان قد اسهم الى حد كبير في توسع المملكة في تحديث بنيتها التحتية ومواصلة دعم زخم الحرب بين العراق وايران عبر تقديمها المعونات المالية والنفطية .وشارك هشام الناظر[34] وزير النفط السعودي بتاريخ العاشر من تشرين الثاني عام 1986م ، في اجتماع القمة السابعة لدول مجلس التعاون التي عقدت بأبو ظبي بالامارات ، قدمت الوفود الخليجية مقترحات لرفع اسعار النفط في الاسواق العالمية ومنها مقترح سعودي تضمن رفع سعر البرميل الواحد الى 19 دولاراً فيما اقترح بقية الوفود ان حل المشكلة باسعار النفط لا بد ان تبقى ضمن منظمة اوبك ومنع تدخل الدول الغربية المستهلكة التي تحاول استخدام سياسة الضغط على الدول المنتجة[35] .

المبحث الثاني : صادرات النفط الخليجية وسياسة أوبك السعرية

Corresponding author:

واقع دول الخليج يعكس الاعتماد الكبير لهذه الدول على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. هذا الاعتماد يجعلها عرضة للتقلبات في السوق العالمية، مما يؤدي إلى عجز في الميزانيات وزيادة في الديون. من المهم دراسة كيفية تأثير هذه العوامل على الاستثمارات في القطاعات غير النفطية، حيث أن نقص الإيرادات قد يعيق التنمية المستدامة ولم يمض وقت طويل قبل أن توافق أوبك على مجموعة جديدة من الحصص مرتبطة بسعر مستهدف قدره 18 دولارًا للبرميل بحلول أواخر عام 1986 وأوائل عام 1987 ، ارتفعت الأسعار إلى 15 دولارًا أو 16 دولارًا للبرميل لسلة أوبك اي أقل من10 دولارات للبرميل في أوائل عام 1986م ، لتجنب دور المنتج المتأرجح ، وعليه فرض السعوديون شرطًا مهمًا على أعضاء أوبك الآخرين نص على ان حصة السعودية 25 في المائة من إجمالي سقف الإنتاج لكي يصل سعر البرميل 18 دولارًا[36] ، وللحد من التغيرات في اسعار النفط تم اتفاق دول اوبك على تحديد معدلات الانتاج بمستوى 15,8 مليون برميل يومياً وتم الاتفاق ايضاً على العودة الى نظام الاسعار الثابتة عن 18 دولار للبرميل ، مما حسن من وضع السوق النفطية ليرتفع سعر البرميل الى 2. دولار مع مطلع عام 1987م ، ومثل انتاج دول الخليج العربية من النفط الخام حوالي 43,4% من انتاج منظمة اوبك وحوالي 13% من الانتاج العالمي سجلت السعودية اكبر معدل لانتاج النفط ، اذ شكل انتاجها ما نسبته 53% من مجمل انتاج دول الخليج[37] .

كانت منظمة أوبك تواجه تحديات كبيرة بسبب تباين المصالح بين أعضائها و كانت إيران تسعى لزيادة أسعار النفط، بينما كانت السعودية ودول الخليج الأخرى تدعم الحفاظ على الأسعار الحالية. هذا الانقسام يعكس التوترات الجيوسياسية والاقتصادية التي كانت قائمة في ذلك الوقت، خاصة في ظل الحرب الإيرانية العراقية وتأثيرها على أسواق النفط وقد انعقد الاجتماع الوزاري لدول منظمة اوبك في فينا يوم التاسع من كانون الاول عام 1987م ، وانقسمت الدول الى فئتين الاولى تزعمتها ايران والثانية تزعمتها السعودية وباقي دول الخليج العربي ، وقد برز الخلاف حول مسألة تحديد سعر النفط ، اذ كان رأي المندوب الايراني رفع السعر من 18 دولار الى 20 دولارا مع التوصية بتخفيض معدلات الانتاج بنسب كافية لكي يبقى السعر الجديد ثابتاً ، فيما رأت السعودية ودول الخليج انه لايوجد مانع من زيادة معدلات الانتاج ما دامت وضعية السوق تتحمل ذلك واحتياطيها يتيح الزيادة ، ونتيجة لذلك وبسبب أضطراب العلاقات بين أيران ودول الخليج لاتسطيع الأخيرة مجارات طهران في سياستها الأقتصادية [38]

أكدت دول اوبك أنها ترغب في خلق حالة من الأستقرار في اسعار النفط ولهذا فقد تم الاتفاق في اجتماع تشرين الثاني عام 1988م على سقف للانتاج بلغ 18,5 مليون برميل يومياً خلال النصف الاول عام عام 1989م عند سعر ثابت 18 دولار للبرميل الواحد ، وقد بلغ انتاج دول المجلس نهاية عام 1988 ومطلع عام 1989م حوالي 9,2 مليون برميل يومياً وقد حققت السعودية زيادة في انتاج

Corresponding author:

النفط بمعدل 26,8%[39] ولوضع تلك المقررات والتعليمات موضع التنفيذ والتقيد التام بمقررات منظمة اوبك احتضنت مدينة جدة يوم السادس والعشرين من نيسان عام 1989م الاجتماع الرابع عشر للجنة الوزارية الدائمة للتعاون البترولي بدول مجلس التعاون وقد دونت اللجنة توصيات كل اللجان الفنية المختصة و أعطت الموافقة عليها ، كما ناقشت محاضر اجتماعات شركات النفط الوطنية وتوصياتها في مجالات التدريب وتبادل المعلومات والخبرات الفنية واقرتها ، وما جاء بمحضر الاجتماع الثاني للجنة مسؤولي الثروة المعدنية واقرت ما ورد به من توصيات ، كما ناقش الاجتماع التعاون بين دول المجلس في مجال نقل وتوزيع الغاز الطبيعي وتم تكليف كل من السعودية والكويت بأعداد تصور حول موضوع نقل الغاز يعرض خلال الاجتماع القادم[40] ورداً على سؤال لوكالة الانباء السعودية عما اذا كان الاجتماع قد تطرق الى موضوع الأسعار وحصص الإنتاج ، اجابت وزارة النفط السعودية ان اللجنة الدائمة لم تناقش هذين الموضوعين لم يكونا أساسا على جدول أعمالها[41] واتهمت بعض دول اوبك سياسة السعودية النفطية بأنها تسعى للتلاعب بسوق أسعار النفط العالمية ، وصفت صحيفة (الويل ديلي) احدى الصحف الامريكية المختصة بشؤون النفط عبر مقال لها يوم الحادي عشر من نيسان عام 1989م ، نشرته صحيفة الجزيرة يوم الثالث عشر من نيسان عام 1989م سياسة الرياض النفطية بأنها تقوم على اسس التعاون بين كافة الأطراف سيما الخليجية لتحقيق الاستقرار في السوق النفطية ونقلت الصحيفة تصريح وزير النفط والثروة المعدنية السعودي هشام الناظر في مؤتمر التوقعات الاقتصادية الذي نظمته الغرفة التجارية في مدينة أوكلاهوما الأمريكية قوله **"ان المملكة العربية السعودية لايمكنها ان تؤدي دور الحكم في السوق النفطية وانها تعتقد بأن اي شكل من اشكال ادارة السوق او توجيهها محكوم عليه بالفشل ما لم يكن هنالك تعاون كامل بين كافة الأطراف الفاعلة في السوق ، وقالت الصحيفة معلقة على كلام الناظر انه قد قدم وجهة نظر بين المملكة والدول النفطية بخصوص علاقاتها الدولية ، واوضحت ان الناظر اكد على ان هنالك حاجة ماسة الى تعاون المنتجين والمستهلكين"**[42] ، وقد اشادت مصادر غربية في السياسة النفطية التي كانت تنتهجها المملكة للعمل على استعادة السيطرة على اسعار النفط في الاسواق العالمية وقال مسؤول نفطي في منظمة اوبك ان الاخيرة تؤازر اي جهد للملكة يعيد التوازن للاسواق[43] .

أعربت دول الخليج العربية انها تؤيد بل وتعاضد جميع القرارات التي خرجت بها الاجتماعات الدورية لوزراء بترول المجلس[44] . ففي تصريح لوزير النفط الكويتي علي الخليفة الصباح دعا فيه الى تحقيق استقرار في اسواق النفط العالمية ويشير الوزير إلى أهمية استقرار الأسعار كعامل أساسي في تعزيز الطلب على النفط. الأسعار المستقرة تعطي الثقة للمستثمرين والمستهلكين، مما يسهم في استدامة السوق وفي نفس الوقت الدعوة لعدم تخفيض معدلات الانتاج ومما جاء بتصريحه **"لا نريد خفض الاسعار ولكننا لا نريد زيادتها ايضاً فنحن بحاجة الى كل دولار اضافي يمكننا ان نضع ايدينا عليه**

Corresponding author:

ولكن نريد شيئاً يمكن ان يستمر في المستقبل ولا يمكن تحقيق ذلك الا عن طريق الاسعار المستقرة التي يمكن ان تشجع استمرار الطلب"[45] وهذا الموقف يعكس رغبة الكويت في زيادة الإيرادات النفطية دون التأثير سلبًا على السوق وهذا يتطلب توازنًا دقيقًا بين العرض والطلب وفي اعقاب اشتداد الازمة بين العراق والكويت بخصوص زيادة الكويت انتاجها من النفط لضرب الاقتصاد العراقي مطلع عام 1990م لبت السعودية طلب الحكومة العراقية لعقد اجتماع لوزراء النفط في دول الخليج العربي وقد عقد الاجتماع بمدينة جدة خلال المدة (10 - 12 تموز عام 1990م) شارك فيه وزراء نفط السعودية والعراق وقطر والامارات والكويت وقد التزمت به الدول المخالفة بالحصص ومنها السعودية بالحصص المقررة لها الى ان يرتفع السعر الى 18 دولار وهو سعر القياس ثم يعاد النظر في الحصص بعد ذلك وتقرر التزام هذه الدول بحصتها الانتاجية المقررة ضمن اتفاق اوبك في تشرين الثاني عام 1989م وعليه قررت الرياض خفض الانتاج الى 1,2 مليون برميل يومياً[46] غير ان الكويت والامارات اعلنتا انهما ستلتزمان بذلك لمدة ثلاثة اشهر فقط[47] ، فيما ايدت السعودية وجهة النظر العراقية على الصعيد النفطي والقاضية في ان مخالفة نظام الحصص قد ادى الى انهيار السعر وبالتالي ان تراجع دولار واحد في سعر البرميل يؤدي الى خسائر بالملايين سنوياً ، وعليه بذلت السعودية جهوداً دبلوماسية لاقناع الدول المخالفة بالعودة الى الانضباط ولخص وزير النفط السعودي هشام الناظر وجهة نظر بلاده بالقول **"ان السعر العادل والمعقول للنفط هو الذي يحقق للدول المنتجة دخلاً جيداً يساعدها على تنمية اقتصادها الوطني"** فوجهة النظر السعودية تتلخص في ان لا حاجة لمخالفة نظام الحصص ، ذلك ان الالتزام بها سيؤدي الى ارتفاع سعر النفط وبالتالي فليست هناك ضرورة لدى الدول المخالفة لكي تضخ نفطاً اعلى من حصتها[48] و دعا الملك فهد عبر خطاب صحافي ادلى به في الاول من اب عام 1990م دول الاوبك الى تفهم مصالحها من خلال المصالح المشتركة و وعي المشكلات التي تواجهها هذه الدول نتيجة عدم الوفاء بتعهداتها و حذر من تكتل الدول المستهلكة ضد الاوبك ودعا الى عقد اتفاق طويل الامد بين الدول المنتجة يضمن درجة قصوى من الاستقرار في السوق[49] .

ونتيجة الخلاف العراقي – الكويتي قيام القوات العراقية من الدخول للكويت يوم الثاني من اب عام 1990م والضغط الأمريكي على السعودية لاتخاذ موقف عسكري واقتصادي ضد العراق وافق الملك فهد يوم الثالث عشر من اب عام 1990م على أغلاق خط أنبوب النفط العراقي المار عبر البحر الاحمر وذلك بعد ان امتلئت خزاناته سعة 11 مليون برميل ، وغادرت ميناء المعجز السعودي الناقلة العراقية (القادسية) دون ان تحمل أي كمية من النفط ، و زادت السعودية من انتاج النفط لتعويض توقف امدادت النفط العراقي والكويتي في محاولة للإبقاء على أسعار النفط مستقرة في الاسواق العالمية إلى 8.5 مليون برميل يوميا ما يعادل 35 بالمئة من إجمالي إنتاج أوبك[50] وشدد الملك فهد على ان السعودية **"ليست لقمة سائغة ولن تسمح لكائن من يكون ان تمتد يده بالعدوان على شبر واحد من**

Corresponding author:

أراضيها وان المملكة كانت وستظل محبة للسلام وتدعوا له وتطبقه في كل علاقاتها على مستوى التعامل الدولي إقليميا وعربياً وإسلاميا ودولياً"[51] ودعت السعودية يوم التاسع والعشرين من اب لعقد اجتماع طارئ لمنظمة اوبك لاتخاذ قرار بصدد تعويض النقص الحاد في امدادت النفط وبتاريخ الثالث من ايلول عام 1990م قررت السعودية تبعاً لذلك زيادة انتاجها الى مليوني برميل يومياً للمحافظة على انتاج النفط واستقراره في الاسواق العالمية والحيلولة دون ارتفاع سعره[52] غير ان عدد من المراقبين توقعوا ان تشهد اسعار النفط ارتفاعاً قد يصل الى60 دولارا بفعل توقف امدادت النفط العراقية والكويتية ضمناً مما استغلته السعودية الى زيادة الانتاج في سبيل تعويض هذا النقص وبالتالي زيادة وارداتها النفطية[53] .

اجتمع في الرياض وزراء نفط دول مجلس التعاون الخليجي بتاريخ التاسع والعشرين من ايار عام 1991م وتم بحث عدداً من الموضوعات المهمة المتعلقة بالتعاون البترولي بين الدول الأعضاء وقرروا مواصلة اجتماعات الفريق المكلف بصياغة وإعداد الاستراتيجية البترولية لدول مجلس التعاون الخليجي ووضع إطار عام لسياستها النفطية ، ومنها المسائل المتعلقة بالتعاون بين منظمة أوبيك والدول غير الأعضاء في المنظمة والتنسيق كذلك للاجتماعات القادمة للمنظمة ومنها اجتماع باريس المقرر عقده في شهر تموز المقبل[54] ، لقد سعت المملكة العربية السعودية بكل ما اوتيت من قوة مستغلة الظروف المضطربة التي كانت تعاني منها منطقة الخليج العربي والتدهور الحاصل بأسواق النفط العالمية الى انتهاج سياسة نفطية قائمة على عمودين الاول الحرص على اتباع مقررات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) والدعوة لعدم الخروج من دائرتها ، وثانياً استغلال الازمات الطارئة لتنشيط حركة انتاجها النفطي وزيادة حجم صادراتها على حساب الدول الأعضاء ، سعياً منها لزيادة وارداتها النفطية وبالتالي زيادة العائدات المالية تحسباً لآي طارئ قد يطرأ على سوق النفط العالمية يؤدي الى انخفاض سعر البرميل قياساً بحجم تخصيصاتها المالية للجوانب الأمنية والعسكرية .

الخاتمة وابرز الاستنتاجات

عكست هذه الدراسة بين طياتها عن الأثر العميق والمتعدد الأوجه للسياسة النفطية للمملكة العربية السعودية على العلاقات البينية لدول الخليج العربي، لا سيما خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي الذي شهد أحداثاً جيوسياسية واقتصادية هامة ، أبرزها الحرب العراقية-الإيرانية وتقلبات سوق النفط العالمية و أظهرت النتائج أن السياسة النفطية السعودية لم تكن مجرد استجابة لظروف السوق، بل كانت أداة استراتيجية معقدة تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية وأمنية متعددة . لقداعتمدت المملكة العربية السعودية سياسة نفطية قائمة على ثلاثة مرتكزات أساسية: الحفاظ على أسعار نفط دولية معتدلة لضمان الاستخدام طويل الأمد للنفط، كذلك تطوير قدرة إنتاجية فائضة لتحقيق الاستقرار في الأسواق، والحفاظ على مكانتها كمورد رئيسي للغرب، بالإضافة إلى تأمين الحد الأدنى من العائدات لتعزيز

Corresponding author:

التنمية الاقتصادية المحلية ومنع التغييرات السياسية وقد أسهمت بشكل فاعل عندما حدث ما يسمى بحرب الناقلات النفطية بين العراق وأيران حيث عملت على سد النقص في صادرات النفط والذي أثر بشكل مباشر على أمدادات الطاقة العالمي وأرتفاع أسعاره من خلال زيادة صادراتها النفطية بشكل منفرد، مما ألحق ضرراً اقتصادياً جسيماً بالطرفين المتحاربين. هذا الإجراء، وإن كان يهدف ظاهرياً إلى تعويض النقص في السوق العالمية ألا أنة أكد على مكانة المملكة كلاعب حاسم في أمن إمدادات الطاقة العالمية، وجعلها حليفاً استراتيجياً للقوى الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وأظهرت الدراسة أن السعودية لعبت دوراً محورياً في استقرار أسواق النفط العالمية خلال الحرب، ليس فقط من خلال زيادة إنتاجها لتعويض النقص، بل أيضاً عبر تسهيل تصدير النفط العراقي عبر أراضيها و حاولت المملكة السعودية توحيد الاستراتيجية النفطية الخليجية وتجنب التفرد في اتخاذ القرارات، لكنها في الوقت نفسه اتخذت قرارات أحادية بزيادة الإنتاج عندما اقتضت مصالحها الوطنية ذلك ، ومن سمات الاقتصاد السعودي أنة تمتع بمرونة وقوة مكنته من مواجهة التحديات الاقتصادية الناجمة عن تقلبات الأسعار وكذلك تكلفة الدعم المالي للعراق في الحرب . هذه المرونة انعكست على قوة السياسة الخارجية للمملكة وقدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية .

ختاماً يمكن القول إن السياسة النفطية السعودية خلال عقد الثمانينات كانت انعكاساً لواقع إقليمي ودولي معقد، حيث استطاعت المملكة أن تستغل موقعها كقوة نفطية عظمى لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، مع الحفاظ على دورها كعنصر استقرار في سوق النفط العالمية، رغم التحديات والتوترات التي فرضتها الظروف الجيوسياسية آنذاك. وأن النفط لم يكن مجرد سلعة اقتصادية، بل كان أداة سياسية واستراتيجية محورية في رسم ملامح العلاقات الإقليمية في الخليج العربي .

الهوامش:

(1)Helen Chapin Metz, ed , Saudi Arabia: A Country Study , Washington: GPO for the Library of Congress, 1992 , PP . 122 .

(2) سيرد الحديث عن موقف السعودية من الحرب العراقية - الايرانية لاحقاً .

(3) خالد بن مزاوم بن محمد الفاضل ، العلاقات السعودية القطرية بين عامي 1982 – 2014م ، رسالة ماجستير ، (جامعة مؤته : كلية الدراسات العليا ، 2015م) ، ص 59 – 60 .

(4) للتفاصيل ينظر : الولايات المتحدة الامريكية وعلاقاتها الاقتصادية مع اقطار الخليج العربي ، "الخليج العربي والعالم" (سلسلة علمية) ، مركز دراسات الخليج العربي – جامعة البصرة ، العدد 2 ، 1987م ، ص 71 ؛ رويده بنت Helen Chapin Metz, ed , Saudi عبد الرحمن عبد اللطيف البراهيم ، المصدر السابق ، ص 72 – 73 .

Corresponding author:

Arabia: A Country Study , Washington: GPO for the Library of Congress, 1992 , PP . 122

.

(2) سيرد الحديث عن موقف السعودية من الحرب العراقية - الايرانية لاحقاً .

(3) خالد بن مزاوم بن محمد الفاضل ، العلاقات السعودية القطرية بين عامي 1982 – 2014م ، رسالة ماجستير ، (جامعة مؤته : كلية الدراسات العليا ، 2015م) ، ص 59 – 60 .

(4) للتفاصيل ينظر : الولايات المتحدة الامريكية وعلاقاتها الاقتصادية مع اقطار الخليج العربي ، "الخليج العربي والعالم" (سلسلة علمية) ، مركز دراسات الخليج العربي – جامعة البصرة ، العدد 2 ، 1987م ، ص 71 ؛ رويده بنت عبد الرحمن

(5) للمزيد ينظر : هلبين محمد أحمد ، موقف المملكة العربية السعودية من حربي الخليج الاولى والثانية 1980 – 1991م ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة القاهرة : كلية الاداب ، 2016م) ، ص 27 ؛ وليد حمدي الاعظمي ، العلاقات السعودية الامريكية وامن الخليج في وثائق غير منشورة 1965 – 1991م ، (لندن : دار الحكمة ، 1992م)، ص 159

(6) "التضامن" (مجلة) ، العدد 92 ، السنة الثانية ، 12 كانون الثاني 1985م ، ص 35 .

(7) "كل العرب" (مجلة)، العدد 100 ، 25 تموز 1984م ، ص 16 – 17 ؛ عيسى بن اسماعيل العيسى ، المصدر السابق ، ص 89 ؛ ظافر محمد العجمي ، المصدر السابق ، ص 416.

(8) هلبين محمد أحمد ، المصدر السابق ، ص 48 .

(9) "القبس" (جريدة) ، الكويت ، 1980/10/5م .

(10) الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، محاضر مجلس التعاون الخليجي ، الاجتماع الاول لوزراء النفط بدول مجلس التعاون ، الرياض ، 31 يناير – 1 فبراير عام 1982م .

(11) احمد زكي يماني (1930 -) : ولد بمكة المكرمة يوم الثلاثين من حزيران ، تدرج في سلم المناصب الادارية والسيادسة منها مستشاراً قانونياً لمجلس الوزراء السعودي عام 1957م و وزير دولة وعضو مجلس وزراء عام 1960م وتسلم وزارة النفط من عام 1962 ولغاية عام 1986م . للمزيد عنه ينظر : "الانترنيت" : يماني وزير النفط الاقوى في تاريخ اوبك ، موقع الجزيرة ، https://www.aljazeera.net/encyclopedia

(12) الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، محاضر مجلس التعاون الخليجي ، الاجتماع الطارئ لوزراء النفط بدول مجلس التعاون ، الرياض ، 25 ابريل 1982م .

(13) للتفاصيل ينظر : " الجزيرة" (جريدة) ، العدد 3750 ، 26 ديسمبر 1982م ، ص 13 .

(14) للتفاصيل ينظر :

Corresponding author:

Nourah Al-Yousef , Economic Models of OPEC Behaviour and the Role of Saudi Arabia , Department of Economics, University of Surrey , June 1998 , PP .14

؛ " الجزيرة" (جريدة) ، العدد 3673 ، 28 اغسطس 1982م ، ص 3 .

(15) الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، محاضر مجلس التعاون الخليجي ، الاجتماع الثالث لوزراء النفط بدول مجلس التعاون ، مسقط ، 13 – 14 اكتوبر 1982م

(16)"الجزيرة"(جريدة) ، العدد 3626 ، 17 اغسطس 1982 ؛ هلبين محمد أحمد ، المصدر السابق ، ص 34 .

(17)الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، محاضر مجلس التعاون الخليجي ، اجتماع استثنائي لوزراء النفط بدول مجلس التعاون ، الرياض ، 15 - 16 يناير 1983م .

(18) الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، محاضر مجلس التعاون الخليجي ، اجتماع وزراء النفط بدول مجلس التعاون ، الطائف ، 10 يونيو 1984م ؛

Nourah Al-Yousef , Op . Cit , pp . 20 – 21.

(19) انظر نص خطابه : "التضامن" (مجلة) ، العدد 73 ، السنة الثانية ، 1 ايلول 1984م ، ص 18 – 19 .

(20) للتفاصيل ينظر : "كل العرب" (مجلة) ، العدد 98 ، 11 تموز 1984 ، ص 12 – 13 .

(21) انظر نص خطابه : "التضامن" (مجلة)، العدد 73 ، السنة الثانية ، 1 ايلول 1984م ، ص 58 .

(22) worldbank , Special Focus , Anatomy if the last four oil price crashes , April 2015 , p .14

.

(23) للتفاصيل اكثر ينظر : "الدستور" (مجلة) ، لندن ، العدد 423 ، السنة السادسة ، 7 نيسان 1986م ، ص 38 .

(24) للمزيد ينظر : هلبين محمد احمد ، المصدر السابق ، ص 72 ؛ حمد حسين علي الهيتي و عمار محمد سلو احمد ، نمذجة ادوار المملكة العربية السعودية في السوق النفطية في اطار اوبك ، "تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية" (مجلة) ، جامعة تكريت ، المجلد الرابع ، العدد التاسع ، 2008م .

(25) مايكل بالمر ، حراس الخليج ، تاريخ توسع الدور الامريكي في الخليج العربي 1833 – 1992م ، ترجمة ، نبيل زكي ، (القاهرة : مركز الاهرام ، 1995م) ، ص 121 ؛ كاتب فهد بن براك الرشيدي ، المصدر السابق ، ص 112 .

(26) اما بالنسبة لاحتياطي النفط في المملكة العربية السعودية فهو الاخر كان قد اثر على الاستراتيجية النفطية لعموم دول المجلس بعد ان شهد زيادة في نسبته ، اذ كان احتياطي المجلس عام 1980م يقدر بـ (272,900) بليون برميل زاد في عام 1987م الى (369,88) بليون برميل وذلك بسبب الزيادة المطردة التي شهدتها احتياطات النفط في السعودية وحلت

Corresponding author:

بالمرتبة الاولى من بين دول المجلس لتساهم بمقدار 55,8% من احتياطات دول المجلس وبنسبة 56% من احتياطي دول منظمة اوبك ، وجاءت بالمرتبة الثانية دولة الامارات العربية المتحدة بعد ان اعلنت حكومتها عن عزمها اعادة تنظيم القطاع العام النفطي وانشاء مجلس اعلى للنفط في كانون الاول عام 1989م لتعزيزعمل وكفاءة شركة ابو ظبي الوطنية للتفاصيل ينظر : "كل العرب" ، العدد 383 ، 25 كانون الاول 1989م ، ص 35 .؛ وليد حمدي الاعظمي ، المصدر السابق ، ص 43 ؛ "التضامن" (مجلة)، العدد 349 ، 18 كانون الاول 1989م ، ص 27 – 28 .

(27) للمزيد ينظر : هلبين محمد احمد ، المصدر السابق ، ص 72 .

(28) للمزيد ينظر : يوميات الوحدة العربية لعام 1986م ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986م) ، ص 242 .

(29) انظر نص اللقاء : "كل العرب" (مجلة)، العدد 188 ، نيسان 1986م ، ص 22 – 25 .

(30) عن الموضوع ينظر : "الوطن العربي" (مجلة)، العدد 486 ، 12 حزيران 1986م ، ص 49 ؛ ناديه مرسي ، ازمة الاقتصاد العربي ، "المنار" (مجلة) ، العدد 34 ، تشرين الاول 1987م ، ص 87 .

(31) واجهت السعودية اكبر تحد لها عام 1986م عندما كان انتاج النفط مرتفع امام الطلب ، اذ كان سعر برميل النفط لا يتجاوز 28 دولار فقط وقد حاولت السعودية اقناع منظمة اوبك بخفض انتاجها ولكن دون جدوى ، وعليه اقدمت الرياض على زيادة انتاجها من النفط بنسبة 50% كاسلوب للضغط على دول اوبك الامر الذي ادى الى انهيار كبير في اسعار النفط حتى وصل سعر برميل النفط الى دون 20 دولار وفي منتصف حزيران عام 1986م اجتمعت كل من ايران والسعودية واتفقا على تخفيض الانتاج وتم تقديم مقترح الى منظمة اوبك بهذا الخصوص . للتفاصيل اكثر ينظر : ماجد التريباني ، حتى لا تتكر ازمة 86 النفطية ، "الوطن" (جريدة) ، الرياض ، 3 يناير 2015م .

(32) محاضر مجلس التعاون الخليجي ، البيان الصحفي للاجتماع المشترك للمجلس الوزاري في دورته العشرين واللجنة الوزارية الدائمة للتعاون البترولي ، ابها ، 26 – 27 اغسطس 1986م .

(33) "الجزيرة" (جريدة) ، العدد 3744 ، 20 ديسمبر 1982م ؛ محمد صبحي ، دور التبعية المالية ، "المنار" (مجلة) ، العدد 34 ، تشرين الاول 1987م ، ص 101 ؛ الولايات المتحدة الامريكية وعلاقاتها الاقتصادية مع اقطار الخليج العربي ، المصدر السابق ، ص 72 ؛ يوسف علي عبد الاسدي ويحيى حمود حسن ، دور سياسات النفط السعودية في استقرار سوق النفط الدولية ، "العلوم الاقتصادية" (مجلة) ، جامعة البصرة ، العدد 24 ، المجلد السادس ، 2009م .

(34) هشام بن محيي الدين الناظر (1932 – 2015م) : ولد في مدينة الرياض واتم دراسته في مدارس الرياض ، ثم سافر الى مصر واتم دراسته الاعدادية ثم سافر الى الولايات المتحدة الامريكية لاكمال دراسته الجامعية فدرس في جامعة كاليفورنيا وحصل على شهادة البكالوريوس في العلاقات الدولية ، تسلم الناظر عدد من المناصب منها مدير الشؤون العامة بوزارة النفط عام 1960م و وكيل وزارة النفط عام 1962م وفي عام 1986م عين وزيراً لوزارة النفط . للمزيد عنه ينظر : "الانترنيت" : موسوعة الويكيبيديا ، https://ar.wikipedia.org/wiki

(35) عن الموضوع ينظر :

Corresponding author:

F.C.O,372\1 , Subject : Saudi annual review for 1988 , No (061) ,(16 January 1988), P.3 .

؛ "كل العرب" (مجلة)، العدد 220 ، 12 تشرين الثاني 1986م ، ص 35 .

(36)Helen Chapin Metz, ed ,op.Cit , PP . 131 .

(37)عن الموضوع ينظر :

F.C.O,8\7149 , Subject : Annual review for 1987 and objectives for 1989, No , 014\2(1988), P.3 .

؛ الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، 1988م ، النشرة الاقتصادية ، العدد الثالث ، ص 23 – 24 .

(38) للتفاصيل ينظر :

F.C.O,8\4935 , Subject : Saudi annual review for 1988 , No (270\2987) ,(2 February 1989), P.2-3 .

"الوطن العربي" (مجلة)، العدد 41 ، 25 كانون الاول 1987م ، ص 54 .

(39)الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، 1990م ، النشرة الاقتصادية ، العدد الخامس ، ص 21 – 24 ؛ "الاسبوع العربي" (مجلة)، العدد 1574 ، 11 كانون الاول 1989م ، ص 39 .

(40)"الجزيرة" (جريدة) ، الرياض ، العدد 6055 ، 27 نيسان 1989م ، ص 18 .

(41)"المصدر نفسه ، العدد 6058 ، 30 نيسان 1989 ، ص 22 .

(42) للتفاصيل اكثر ينظر : "الجزيرة" (جريدة) ، العدد 6041 ، 13 نيسان 1989 ، ص 18 .

(43) للتفاصيل ينظر :

Helen Chapin Metz, ed ,op.Cit , PP . 133 .

؛ "الجزيرة" (جريدة) ، العدد 6421 ، 28 ابريل 1990م ، ص 18 .

(44) للتفاصيل ينظر : "الوطن العربي" (مجلة)، العدد 118 ، السنة الثالثة عشرة ، 16 حزيران 1989م ، ص 32 ؛ "الاسبوع العربي" (مجلة) ، بيروت ، العدد 1561 ، 11 ايلول 1989م ، ص 30 ؛ "الوطن العربي" ، (مجلة) العدد 90 ، السنة الثانية ، 2 كانون الاول 1988 ، ص 49 .

(45) "التضامن" ، (مجلة) العدد 321 ، السنة السابعة ، 5 حزيران 1989م ، ص 37 .

Corresponding author:

(46) للتفاصيل ينظر : علي مرزا ، معضلة اوبك بين حصة السوق وتحديد الانتاج ، (قطر : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، 2017م) .

(47) للتفاصيل ينظر : تحسين الياس حسن ، مصر والعراق ، دراسة في تطورات الموقف المصري من ازمتي الخليج الاولى والثانية 1980 – 1991م ، رسالة ماجستير ،(جامعة زاخو : كلية فلكتلي للعلوم السياسية ، 2012م) ، ص 147 ؛ Helen Chapin Metz, ed ,op.Cit , PP . 133

(48) للتفاصيل ينظر : "كل العرب"(مجلة) ، العدد 414 ، 30 يوليو 1990م ، ص 22 – 23 .

(50) انظر نص الخطاب : الوطن العربي" (مجلة) ، العدد 171 ، السنة 14 ، 22 حزيران 1990م ، ص 12.

(50)Helen Chapin Metz, ed ,op.Cit , PP . 141 .

(51) للتفاصيل ينظر : مايكل بالمر ، المصدر السابق ، ص 168 – 169 ؛ فريق عمل من الباحثين والموثقين ، موسوعة حرب الخليج ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات ، 1994م) ، ج1، ص 53 – 54 .

(52) احمد خضير الزهراني ، المصدر السابق ، ص 470 .

(53) للتفاصيل ينظر : "كل العرب"(مجلة) ، العدد 418 ، 3 ايلول 1990م ، ص 33 .

(54)للتفاصيل ينظر :

Alkhateeb, et al , Oil Revenue, Public Spending, Gross Domestic Product and Employment in Saudi Arabia , International Journal of Energy Economics and Policy , Vol , 7 , Issue 6 , 2017 , P . 26

؛ الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الاجتماع الاستثنائي لوزراء النفط بدول مجلس التعاون الخليجي ، الرياض ، 29 مايو 1991م .

المصادر والمراجع

الوثائق البريطانية المنشورة :

1. F.C.O,372\1 , Subject : Saudi annual review for 1988 , No (.61) ,(16 January 1988)
2. F.C.O,8\7149 , Subject : Annual review for 1987 and objectives for 1989, No , .14\2(1988)
3. F.C.O,8\4935 , Subject : Saudi annual review for 1988 , No (27.\2987) ,(2 February 1989)

 Corresponding author:

محاضر جلسات الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية :

4. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ،الاجتماع الأستثنائي لوزراء النفط بدول مجلس التعاون الخليجي ، الرياض ، 29 مايو 1991م .

5. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، 1990م ، النشرة الاقتصادية ، العدد الخامس .

6. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، 1988م ، النشرة الاقتصادية ، العدد الثالث .

7. البيان الصحفي للاجتماع المشترك للمجلس الوزاري في دورته العشرين واللجنة الوزارية الدائمة للتعاون البترولي ، ابها ، 26 – 27 اغسطس 1986م .

8. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، محاضر محلس التعاون الخليجي ، أجتماع وزراء النفط بدول مجلس التعاون ، الطائف ، 10 يونيو 1984 م .

9. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، محاضر مجلس التعاون الخليجي ، الأجتماع الثالث لوزراء النفط بدول مجلس التعاون ، مسقط ، 13-14 أكتوبر 1982 م .

10. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، محاضر مجلس التعاون الخليجي ، أجتماع أستثنائي لوزراء النفط بدول مجلس التعاون ، الرياض ، 15 -16 يناير 1983 م .

11. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، محاضر مجلس التعاون الخليجي ، الاجتماع الطارئ لوزراء النفط بدول مجلس التعاون ، الرياض ، 25أبريل 1982 م .

المصادر العربية والمعربة :

12. ظافر محمد العجمي ، امن الخليج العربي ، تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006م)

13. وليد حمدي الاعظمي ، العلاقات السعودية الامريكية وامن الخليج في وثائق غير منشورة 1965 – 1991م ، (لندن : دار الحكمة ، 1992م) .

14. أحمد خضير الزهراني ، السياسة السعودية في الدائرة العربية (1979 – 1990 م) ، (الرياض ، مطبعة الفرزدق ، 1992 م)

15. مايكل بالمر ، حراس الخليج ، تاريخ توسع الدور الامريكي في الخليج العربي 1833 – 1992م ، ترجمة ، نبيل زكي ، (القاهرة : مركز الاهرام ، 1995م) .

16. علي مرزا ، معضلة اوبك بين حصة السوق وتحديد الانتاج ، (قطر : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، 2017م) .

Corresponding author:

الرسائل والاطاريح الجامعية :

17. خالد بن مزاوم بن محمد الفاضل ، العلاقات السعودية القطرية بين عامي 1982 – 2014م ، رسالة ماجستير ، (جامعة مؤته : كلية الدراسات العليا ، 2015م)

18. رويده بنت عبد الرحمن عبد اللطيف البراهيم ، تطبيق نظرية الاتحاد الجمركي على دول مجلس التعاون الخليجي ، رسالة ماجستير ، (جامعة الملك سعود : كلية العلوم الادارية ، 1419ق) .

19. هلبين محمد أحمد ، موقف المملكة العربية السعودية من حربي الخليج الاولى والثانية 1980 – 1991م ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة القاهرة : كلية الاداب ، 2016م) .

20. عيسى بن اسماعيل العيسى ، العلاقات السياسية السعودية القطرية من 1972 – 2002م ، دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، (جامعة مؤته : كلية الدراسات العليا ، 2.15م)

21. تحسين الياس حسن ، مصر والعراق ، دراسة في تطورات الموقف المصري من ازمتي الخليج الاولى والثانية 1980 – 1991م ، رسالة ماجستير ،(جامعة زاخو : كلية فلكتلي للعلوم السياسية ، 2012م)

22. كاتب فهد بن براك ، العلاقات السياسية السعودية الكويتية 1961 – 2002م ، أطروحة دكتوراه ، (جامعة مؤتة : عمادة الدراسات العليا ، 2013م)

المصادر والدراسات الانكليزية :

23. Nourah Al-Yousef , Economic Models of OPEC Behaviour and the Role of Saudi Arabia , Department of Economics, University of Surrey , June 1998
24. worldbank , Special Focus , Anatomy if the last four oil price crashes , April 2015.
25. Alkhateeb, et al , Oil Revenue, Public Spending, Gross Domestic Product and Employment in Saudi Arabia , International Journal of Energy Economics and Policy , Vol , 7 , Issue 6 , 2017.
26. Helen Chapin Metz, ed , Saudi Arabia: A Country Study , Washington: GPO for the Library of Congress, 1992.

الدراسات والمقالات العربية :

27. محمد صبحي ، دور التبعية المالية ، "المنار" (مجلة) ، العدد 34 ، تشرين الاول 1987م

28. يوسف علي عبد الاسدي ويحيى حمود حسن ، دور سياسات النفط السعودية في استقرار سوق النفط الدولية ، "العلوم الاقتصادية" (مجلة) ، جامعة البصرة ، العدد 24 ، المجلد السادس ، 2009م .

Corresponding author:

29. حمد حسين علي الهيتي و عمار محمد سلو احمد ، نمذجة ادوار المملكة العربية السعودية في السوق النفطية في اطار اوبك ، "تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية" (مجلة) ، جامعة تكريت ، المجلد الرابع ، العدد التاسع ، 2008م .

30. الولايات المتحدة الامريكية وعلاقاتها الاقتصادية مع اقطار الخليج العربي ، "الخليج العربي والعالم" (سلسلة علمية) ، مركز دراسات الخليج العربي – جامعة البصرة ، العدد 2 ، 1987م .

الصحف العربية :

31. "التضامن" (مجلة) ، العدد 92 ، السنة الثانية ، 12 كانون الثاني 1985

32. "القبس" (جريدة) ، الكويت ، 1980/10/5م .

33. "كل العرب" (جريدة) ، العدد100 ، 11 تموز 1984 .

34. "الجزيرة" (جريدة) ، العدد 3750، 26 ديسمبر 1982م .

35. "الجزيرة" (جريدة) ، العدد 3673 ،28اغسطس 1982

36. "الجزيرة" (جريدة) ، العدد 3744 ، 20 ديسمبر 1982م .

37. "كل العرب" ، العدد 220، 12 تشرين الثاني 1986م

38. "الجزيرة" ، العدد 3626 ، 17 اغسطس 1982

39. "التضامن" ، العدد 73 ، السنة الثانية ، 1 ايلول 1984م .

40. "كل العرب" (جريدة) ، العدد 98 ، 11 تموز 1984 .

41. "الدستور" (مجلة) ، لندن ، العدد 423 ، السنة السادسة ، 7 نيسان 1986م .

42. "كل العرب" ، العدد 383 ، 25 كانون الاول 1989م .

43. "كل العرب" ، العدد 188 ، نيسان 1986م .

44. "الوطن العربي" ، العدد 486 ، 12 حزيران 1986م .

45. المنار " مجلة "العدد 34 ، تشرين الأول 1987م .

46. "الوطن العربي" (جريدة) ، الرياض ، 3 يناير 2015م .

47. "الوطن العربي" ، العدد 41 ، 25 كانون الاول 1987م .

Corresponding author:

48. "الجزيرة" (صحيفة) ، الرياض ، العدد 6055 ، 27 نيسان 1989م .

49. "الاسبوع العربي" ، العدد 1574 ، 11 كانون الاول 1989م .

50. "الاسبوع العربي" (مجلة) ، بيروت ، العدد 1561 ، 11 ايلول 1989م .

51. "الجزيرة" (صحيفة) ، الرياض ، العدد 6041 ، 13 نيسان 1989 .

52. "الجزيرة" ، العدد 6421 ، 28 ابريل 1990م .

53. "الوطن العربي" (مجلة) ، العدد 118 ، السنة الثالثة عشرة ، 16 حزيران 1989م

54. "الوطن العربي" ، العدد 90 ، السنة الثانية ، 2 كانون الاول 1988 .

55. "كل العرب" العدد 414 ، 3. يوليو 1990م .

56. "التضامن" ، العدد 321 ، السنة السابعة ، 5 حزيران 1989م .

57. الوطن العربي" (مجلة) ، العدد 171 ، السنة 14 ، 22 حزيران 1990م .

58. "كل العرب" ، العدد 418 ، 3 ايلول 1990م .

شبكة المعلومات الدولية "الانترنيت" :

a. يماني وزير النفط الاقوى في تاريخ اوبك ، موقع الجزيرة ، https://www.aljazeera.net/encyclopedia.

b. "الانترنيت" : موسوعة الويكيبيديا ، https://ar.wikipedia.org/wiki

Sources and References

Published British Documents:

1. F.C.O,372\1, Subject: Saudi annual review for 1988, No (.61), (16 January 1988)
2. F.C.O,8\7149, Subject: Annual review for 1987 and objectives for 1989, No, .14\2 (1988)
3. F.C.O,8\4935, Subject: Saudi annual review for 1988, No (27.\2987), (2 February 1989)

Minutes of the General Secretariat of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf (GCC):

4. General Secretariat of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, Extraordinary Meeting of the GCC Oil Ministers, Riyadh, May 29, 1991.

Corresponding author:

5. General Secretariat of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, Riyadh, 1990, Economic Bulletin, Issue No. 5.
6. General Secretariat of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, Riyadh, 1988, Economic Bulletin, Issue No. 3.
7. Press Statement of the Joint Meeting of the Ministerial Council in its Twentieth Session and the Permanent Ministerial Committee for Petroleum Cooperation, Abha, August 26-27, 1986.
8. General Secretariat of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, GCC Council Minutes, Meeting of the GCC Oil Ministers, Taif, June 10, 1984.
9. General Secretariat of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, GCC Council Minutes, Third Meeting of the GCC Oil Ministers, Muscat, October 13-14, 1982.
10. General Secretariat of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, GCC Council Minutes, Extraordinary Meeting of the GCC Oil Ministers, Riyadh, January 15-16, 1983.
11. General Secretariat of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, GCC Council Minutes, Emergency Meeting of the GCC Oil Ministers, Riyadh, April 25, 1982.

Arabic and Translated Sources:

12. Dhafer Mohammed Al-Ajmi, *Arabian Gulf Security: Its Development and Issues from the Perspective of Regional and International Relations*, (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2006).
13. Waleed Hamdi Al-Azzami, *Saudi-American Relations and Gulf Security in Unpublished Documents 1965-1991*, (London: Dar Al-Hikma, 1992).
14. Ahmed Khudair Al-Zahrani, *Saudi Policy in the Arab Sphere (1979-1990)*, (Riyadh: Al-Farazdaq Press, 1992).
15. Michael Palmer, *Guardians of the Gulf: A History of the Expanding American Role in the Arabian Gulf 1833-1992*, translated by Nabil Zaki, (Cairo: Al-Ahram Center, 1995).
16. Ali Mirza, *OPEC's Dilemma Between Market Share and Production Quotas*, (Qatar: Arab Center for Research and Policy Studies, 2017).

University Theses and Dissertations:

17. Khalid bin Mazaoum bin Mohammed Al-Fadel, *Saudi-Qatari Relations between 1982-2014*, Master's Thesis, (Mu'tah University: Faculty of Graduate Studies, 2015).
18. Ruwaida bint Abdul Rahman Abdul Latif Al-Ibrahim, *Application of the Customs Union Theory to the GCC States*, Master's Thesis, (King Saud University: College of Administrative Sciences, 1419 AH).
19. Halbin Mohammed Ahmed, *The Stance of the Kingdom of Saudi Arabia on the First and Second Gulf Wars 1980-1991*, PhD Dissertation, (Cairo University: Faculty of Arts, 2016).
20. Issa bin Ismail Al-Eissa, *Saudi-Qatari Political Relations from 1972-2002: A Historical Study*, Master's Thesis, (Mu'tah University: Faculty of Graduate Studies, 2015).
21. Tahseen Elias Hassan, *Egypt and Iraq: A Study in the Developments of the Egyptian Stance on the First and Second Gulf Crises 1980-1991*, Master's Thesis, (University of Zakho: Faculty of Political Sciences, 2012).

 Corresponding author:

22. Kateb Fahad bin Barrak, *Saudi-Kuwaiti Political Relations 1961-2002*, PhD Dissertation, (Mu'tah University: Deanship of Graduate Studies, 2013).

English Sources and Studies:

23. Nourah Al-Yousef, *Economic Models of OPEC Behaviour and the Role of Saudi Arabia*, Department of Economics, University of Surrey, June 1998.
24. World Bank, *Special Focus: Anatomy of the last four oil price crashes*, April 2015.
25. Alkhateeb, et al., *Oil Revenue, Public Spending, Gross Domestic Product and Employment in Saudi Arabia*, International Journal of Energy Economics and Policy, Vol. 7, Issue 6, 2017.
26. Helen Chapin Metz, ed., *Saudi Arabia: A Country Study*, Washington: GPO for the Library of Congress, 1992.

Arabic Studies and Articles:

27. Mohammed Sobhi, *The Role of Financial Dependency*, "Al-Manar" (Journal), Issue 34, October 1987.
28. Yousef Ali Abdul Assadi and Yahya Hammoud Hassan, *The Role of Saudi Oil Policies in Stabilizing the International Oil Market*, "Economic Sciences" (Journal), University of Basra, Issue 24, Vol. 6, 2009.
29. Hamad Hussein Ali Al-Hiti and Ammar Mohammed Salo Ahmed, *Modeling the Roles of the Kingdom of Saudi Arabia in the Oil Market within the OPEC Framework*, "Tikrit for Administrative and Economic Sciences" (Journal), Tikrit University, Vol. 4, Issue 9, 2008.
30. *The United States of America and its Economic Relations with the Arab Gulf Countries*, "The Arab Gulf and the World" (Scientific Series), Center for Arab Gulf Studies – University of Basra, Issue 2, 1987.

Arabic Newspapers:

31. "Al-Tadamon" (Magazine), Issue 92, Second Year, January 12, 1985.
32. "Al-Qabas" (Newspaper), Kuwait, 5/10/1980.
33. "Kul Al-Arab" (Newspaper), Issue 100, July 11, 1984.
34. "Al-Jazirah" (Newspaper), Issue 3750, December 26, 1982.
35. "Al-Jazirah" (Newspaper), Issue 3673, August 28, 1982.
36. "Al-Jazirah" (Newspaper), Issue 3744, December 20, 1982.
37. "Kul Al-Arab", Issue 220, November 12, 1986.
38. "Al-Jazirah", Issue 3626, August 17, 1982.
39. "Al-Tadamon", Issue 73, Second Year, September 1, 1984.
40. "Kul Al-Arab" (Newspaper), Issue 98, July 11, 1984.
41. "Al-Dustour" (Magazine), London, Issue 423, Sixth Year, April 7, 1986.
42. "Kul Al-Arab", Issue 383, December 25, 1989.
43. "Kul Al-Arab", Issue 188, April 1986.
44. "Al-Watan Al-Arabi", Issue 486, June 12, 1986.
45. "Al-Manar" (Magazine), Issue 34, October 1987.
46. "Al-Watan Al-Arabi" (Newspaper), Riyadh, January 3, 2015.
47. "Al-Watan Al-Arabi", Issue 41, December 25, 1987.
48. "Al-Jazirah" (Newspaper), Riyadh, Issue 6055, April 27, 1989.
49. "Al-Usbu' Al-Arabi", Issue 1574, December 11, 1989.

Corresponding author:

50. "Al-Usbu' Al-Arabi" (Magazine), Beirut, Issue 1561, September 11, 1989.
51. "Al-Jazirah" (Newspaper), Riyadh, Issue 6041, April 13, 1989.
52. "Al-Jazirah", Issue 6421, April 28, 1990.
53. "Al-Watan Al-Arabi" (Magazine), Issue 118, Thirteenth Year, June 16, 1989.
54. "Al-Watan Al-Arabi", Issue 90, Second Year, December 2, 1988.
55. "Kul Al-Arab", Issue 414, July 3, 1990.
56. "Al-Tadamon", Issue 321, Seventh Year, June 5, 1989.
57. "Al-Watan Al-Arabi" (Magazine), Issue 171, 14th Year, June 22, 1990.

International Information Network "Internet":

a. Yamani, The Most Powerful Oil Minister in OPEC's History, Al Jazeera website, https://www.aljazeera.net/encyclopedia b. "Internet": Wikipedia Encyclopedia, https://ar.wikipedia.org/wiki

Corresponding author: